العرب
السبت 2019/08/10
السنة 42 العدد 11434

ضغوط غربية وتحديات مالية خلف مصالحة بعبدا

حزب الله يلتقط الإشارة الأميركية ويؤجل معركة إلغاء جنبلاط

انفراجة سياسية في لبنان على خلفية التدخلات الغربية يقابلها تعاظم التحديات المالية خاصة مع توجه وكالة "ستاندرد آند بورز" لخفض تصنيف لبنان السيادي، ويقول متابعون إنه لا يمكن الرهان طويلا على استمرارية هذه الانفراجة في ظلّ وجود فريق مصرّ على سياسة إلغاء الآخر.

لقاء غسل قلوب

بيروت – شارفت الأزمة السياسية التي يتخبّط فيها لبنان، منذ شهر ونصف على نهايتها، باجتماع خماسي ضمّ عصر الجمعة في قصر الجمهورية ببعبدا كلا من الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان.

وهدف الاجتماع إلى عقد مصالحة بين الزعيم جنبلاط ومنافسه على الساحة الدرزية أرسلان، بعد تصعيد بينهما انعكس شللا حكوميا، على خلفية حادثة قبرشمون.

> لقاء بعبدا يفتح الباب لتفعيل العمل الحكومي، حيث أعلن الرئيس سعد الحريري عن اجتماع السبت لمجلس الوزراء

وشكل اللقاء فرصة "لغسل قلوب" بين الزعيم الدرزي والرئيس اللبناني، والتي ساءت علاقتهما على خلفية انحياز الأخير لرئيس الحزب الديمقراطي.

وأعرب رئيس الوزراء عقب الاجتماع عن ارتياحه قائلا "من الآن فصاعدا ستكون هناك صفحة جديدة وسنتعاون جميعا من أجل مصالح لبنان".

وربطت دوائر سياسية نزوع القوى إلى التهدئة، وحلّ الأزمة بالتدخلات الأميركية والأوروبية، التي مورست طيلة الأيام الماضية، فضلا عن الضغوط الاقتصادية خاصة مع اقتراب موعد إعلان وكالة "ستاندرد آند بورز" عن تقريرها بخصوص لبنان، والذي يرجّح أن يتضمّن تخفيضا جديدا للتصنيف السيادي لهذا البلد. وسبق لقاء المصالحة اجتماع مالي في بعبدا برعاية عون لبحث سبل احتواء تداعيات خفض التصنيف المحتمل، والذي يخشى من أن يكون له ارتدادات جدّ سلبية على الوضع المالي للبلاد.

وجرت جهود لبنانية لتفادي التصنيف السلبي الجديد، لكن على ما يبدو فإن هذه المحاولات باءت بالفشل. وتشير الدوائر السياسية إلى أن اتصالات عدّة جرت في الكواليس قبل ساعات من لقاء المصالحة، خاصة لجهة إقناع الحزب الديمقراطي والتيار الوطني الحر بضرورة خفض السقف العالي من المطالب، حيث أنّ الوضع الاقتصادي في البلاد لا يحتمل، فضلا عن أن هناك غطاء دوليا واضحا يمنع أي استهداف لجنبلاط.

وتلقت الأوساط إلى أن حزب الله التقط الرسالة الغربية وخاصة الأميركية التي عبّرت عنها سفارة الولايات المتحدة في بيروت في بيان شدّد على رفض "أي توظيف لقضية قبرشمون لغايات سياسية"، وعلى ضوء ذلك قرّر الحزب الاستدارة من خلال حضّ حليفه أرسلان على تليين موقفه حيال حادثة قبرشمون.

وكان حزب الله قد دعّم رئيس الحزب الدمقراطي في مطلبه بإحالة الحادثة إلى المجلس العدلي، في سياق رغبته في كسر جنبلاط وتحجيمه، بيد أنه وأمام الوضع الراهن، وجد الحزب نفسه مضطرا لتأجيل المعركة مع الزعيم الدرزي.

وتعود أزمة قبرشمون إلى 30 يونيو الماضي حينما واجه موكب لوزير المهجّرين صالح الغريب مجموعة من أنصار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، تحتجّ على زيارة مفترضة لوزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، لمحافظة جبل لبنان، لتنتهي المواجهة إلى تبادل لإطلاق النار بين الطرفين أسفر عن مقتل اثنين من مرافقي الغريب ينتميان إلى الحزب الديمقراطي.

وكاد هذا الحادث يقود إلى إشعال فتنة درزية بيد أنه تمت لملمتها سريعا بتدخل رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، إلا أنّ شرارتها السياسية ظلت موقدة بإصرار الحزب الديمقراطي على إحالة الملف إلى المجلس العدلي، بدعم من التيار الحر وحزب الله.

وفي الأيام الأخيرة اتخذت الأزمة أبعادا جديدة بتحوّلها إلى صراع إرادات بين جنبلاط والرئيس ميشال عون، الذي اعتبر أن المستهدف من تلك الحادثة كان صهره جبران باسيل.

وبرزت معطيات عن ضغوط من بعبدا على السلطة القضائية المكلفة بالنظر في الحادثة، لإحالتها إلى المجلس العدلي، وهذا الوضع دفع على ما يبدو الولايات المتحدة والأوروبيين إلى التدخل.

ويرى محللون أن التدخل الغربي فرمل اندفاعة ضرب جنبلاط لكنّه لم ينهها حيث يتوقع أن تكون هناك جولات قادمة، سيخوضها الزعيم الدرزي، مع "ثالوث الممانعة" في الداخل، الذي يصرّ على منطق إلغاء أي "نفس معارض". ورفض أرسلان، قبيل الاجتماع، توصيف لقاء بعبدا بأنه لقاء مصالحة، قائلا "إنه لقاء مصارحة ورسم خارطة طريق وليس مصالحة، ويرتكز على الأمن والقضاء والعدالة، وقد يتحوّل إلى مصالحة إذا تم الأخذ بالمبادرات المطروحة سابقاً". ويفتح لقاء بعبدا الباب لتفعيل العمل الحكومي، حيث أعلن الحريري عن اجتماع السبت لمجلس الوزراء.

وساطة لبنانية تنتهي بإفراج السلطات السورية عن مواطن كندي

بيروت – أفرجت السلطات السورية عن مواطن كندي كان محتجزا لديها منذ نهاية العام الماضي، بوساطة لبنانية أشرف عليها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الجمعة، في إنجاز جديد ينضاف إلى رصيد الرجل الذي سبق وقاد وساطات ناجحة، كان آخرها الإفراج عن مواطن أميركي.

ويتحدّر الكندي كريستيان لي باكستر (44 عاماً)، من مقاطعة كولومبيا البريطانية على ساحل المحيط الهادئ. وأفاد الإعلام الكندي في وقت سابق أنه فقد أثره منذ مطلع ديسمبر 2018، بعد وصوله إلى قرية سورية يتحدر منها شقيق زوجته وتحاذي الحدود اللبنانية.

وقال باكستر الذي ارتدى قميصا قطنيا رمادي اللون وغلبته دموعه في كلمة مقتضبة خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر الأمن العام اللبناني في بيروت وبثته شاشات التلفزيون المحلية "اعتقدتُ أنني سأبقى هناك إلى الأبد".

وأضاف بتأثر شديد "بصراحة لم أكن أعرف ما إذا كان أي شخص يعلم أنني على قيد الحياة"، متوجهاً بالشكر لسفارة بلاده وللجهود اللبنانية من أجل إطلاق سراحه.

وقال اللواء إبراهيم خلال المؤتمر الصحافي إن باكستر كان "محتجزا منذ العام الماضي في سوريا لأسباب لها علاقة بمخالفة القوانين السورية"، من دون أن يذكر أي تفاصيل عن تهمته.

وأوضح "أعتقد أن الجهد الذي قمنا به قصّر مدة احتجازه وهو في طريقه للعودة إلى كندا". وشكر الدولة السورية "تجاوبها السريع"، موضحاً أن تحركه جاء بناء على "طلب رسمي" وجّهته السفارة الكندية إلى الدولة اللبنانية.

والعلاقات بين كندا وسوريا مقطوعة منذ 2011. وتنصح أوتاوا مواطنيها بتجنّب السفر إلى سوريا بسبّب النزاع المستمر في هذا البلد.

وقالت السفيرة الكندية لدى لبنان إيمانويال لامورو للصحافيين "بسبب قوانين الخصوصية في كندا، لا أستطيع التعليق على تفاصيل القضية"؟

واضطلع إبراهيم الشهر الماضي بوساطة مماثلة، أثمرت إطلاق السلطات السورية سراح السائح الأميركي سام غودوين (30 عاما) بعد شهرين من احتجازه في سوريا. ولا يزال مصير العديد من الأجانب المخطوفين أو أو المعتقلين في سوريا مجهولاً.

تحركات مصرية لإدماج الحركات المسلحة في المسار الانتقالي السوداني

القاهرة – بدأ وفد من القيادات الرئيسية للجبهة الثورية السودانية زيارة للقاهرة الجمعة، ويضم الوفد رئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي، ورئيس حركة العدالة والمساواة جبريل إبراهيم، ورئيس الحركة الشعبية- قطاع الشمال مالك عقار، ونائبه ياسر عرمان، ورئيس حركة تحرير السودان- المجلس الانتقالي الهادي إدريس، في إطار رغبة مصر الوقوف على تطورات العملية السياسية في السودان، والعمل على حلحلة القضايا الخلافية.

وتسعى القاهرة، بوصفها رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، إلى تقريب المسافات بين الحركات المسلحة والمجلس العسكري وبعض القوة في تحالف الحرية والتغيير، عقب إعلان الجبهة الثورية التي تضمهم تحفظاتها على وثيقة الإعلان الدستوري التي سيتم التوقيع عليها رسميا في 17 أغسطس الجاري، لبدء سريان المرحلة الانتقالية.

وتلقت الجبهة الثورية دعوة إلى زيارة القاهرة لمدة ثلاثة أيام للتباحث بشأن خطوات الوصول إلى السلام الكامل في السودان، والوقوف على تفاصيل دمج رؤية الجبهة في الاتفاق النهائي.

وقال الناطق باسم الجبهة الثورية محمد زكريا في تصريح لـ"العرب"، إن الجبهة تعوّل على دور مصر لإحداث اختراق في عملية تضمين رؤيتها للسلام في الإعلان الدستوري، لما تمتلكه من علاقات جيدة مع المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير.

وأكد أنّ الجبهة "منفتحة على أي رؤى جديدة من شأنها إزالة المعوقات وإنهاء حالة الحرب بشكل نهائي، وفتح المجال للاندماج في المرحلة الانتقالية".

وتوصلت الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة بقيادة ميناوي وجبريل وعقار، إلى تفاهمات سياسية مع قوى الحرية والتغيير في أديس أبابا الشهر الماضي، وتريد تضمينها في الوثيقة الدستورية رسميا، وهو ما تلقت وعدا به، لكنها قلقة من عدم الوفاء به أو نقضه.

وأوضح زكريا لـ"العرب" أن المجلس العسكري الانتقالي ولجنة الوساطة الأفريقية- الإثيوبية ليس لديهما موانع من إضافة رؤية الجبهة للسلام، وأبديا رغبتهما في ذلك صراحة، لكن الرفض يأتي من بعض الأطراف (لم يسمها) داخل الحرية والتغيير، ما عطل الأمور حتى الآن، وأفضى لتوقف الاجتماعات خلال الأيام الماضية لبحث مطالبات الجبهة.

وأصدر الفريق أول رئيس المجلس العسكري عبدالفتاح البرهان الخميس قرارا بالعفو عن مالك عقار ونائبه ياسر عرمان، المحكوم على كليهما بالإعدام في عهد الرئيس المعزول عمر حسن البشير، كخطوة لتعزيز الثقة، وتنتظر الجبهة صدور قرارات جديدة تشمل قيادات أخرى، يوازيها التوصل لحلول عاجلة بشأن تحديد مصير أسرى الحرب.

وتؤدي بعض الخلافات بين الجبهة وقوى إعلان الحرية إلى تأثير سلبي على إنهاء مشكلة الفصائل المسلحة بصورة إيجابية ترضي جميع الأطراف، وتخشى بعض الدوائر من تعطل مسيرة السلام الشامل لاحقا المدعومة من قوى إقليمية ودولية عديدة.

ولا تزال هناك حركات مسلحة رافضة للعملية السياسية وتوابعها بين المجلس العسكري والحرية والتغيير، مثل الحركة الشعبية، جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير السودان، جناح عبدالواحد نور، وتتم معها حوارات مختلفة كي يكون السلام شاملا.

واللافت في وفد الجبهة الثورية الذي وصل القاهرة، أنه ضم الهادي إدريس رئيس حركة تحرير السودان- المجلس الانتقالي، ما يعني أن لدى القاهرة رغبة في توسيع دائرة الحوار ليشمل جميع الحركات المسلحة في السودان.

وأشارت، أستاذة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم تماضر الطيب لـ"العرب"، إلى أن الاستعانة بقوى إقليمية قبل أيام من توقيع الاتفاق النهائي هدفه البحث عن أطر ومسارات تدعم رؤية السلام، ما يلتقي مع رغبة القاهرة الساعية لاستقرار البلد الجار وتفادي مطبّات استمرار السيولة الأمنية التي تهدد أمنها بشكل مباشر.

ودعّمت مصر مبكرا عملية التغيير السياسي في السودان، ولا تريد أي دور للحركة الإسلامية في السلطة، وترتاح لموقف المجلس العسكري من تقويض أركان النظام السابق والخطوات التي اتخذها بحق عدد من رموزه السياسية.

وأضافت تماضر أن قبول القاهرة بلعب دور في الأزمة، جاء بعد أن اتضحت أمور كثيرة بشأن المرحلة المقبلة، ما يجعل دورها مقبولا من جميع الأطراف، بما فيها قوى الحرية والتغيير.

واعترضت قوى مدنية في السودان على أي دور لمصر في الأزمة، بعدما شعرت أنها منحازة للمؤسسة العسكرية،، وهو ما جعل القاهرة تضاعف من انفتاحها على قوى الحرية والتغيير الفترة الماضية لإحداث توازن، ومحاولة الوقوف على مسافة واحدة من القوى المتباينة. وتدرك مصر أنه لا مجال لتحقيق تحول حقيقي في السودان ما لم يتمّ حل قضايا السلام وإشراك الحركات المسلحة في المرحلة الانتقالي.

البرهان رئيسا للمجلس السيادي وحميدتي نائبا له

الخرطوم – كشف عضو المجلس العسكري السوداني، الفريق أول صلاح عبدالخالق، أن رئاسة مجلس السيادة للفترة الانتقالية الأولى، سيتولاها الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وسيكون الفريق أول محمد حمدان دقلو، نائبه في المجلس.

وقال عبدالخالق في مقابلة صحافية مع وكالة "سبوتنيك"، الجمعة "بقية الأعضاء الـ3 من العسكريين، سيتم تعيينهم مباشرة من قبل رئيس المجلس العسكري الانتقالي، الفريق أول عبدالفتاح البرهان".

وأشار عبدالخالق، إلى أنه سيتم الإعلان عن أسماء العسكريين الثلاثة يوم تشكيل مجلس السيادة.

ووقّع المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي، الأحد، بالأحرف الأولى على وثيقة "الإعلان الدستوري"، بوساطة من الاتحاد الأفريقي. واتفق الطرفان على جدول زمني لمرحلة انتقالية من 39 شهرًا يتقاسمان خلالها السلطة، وتتضمّن تشكيل حكومة مدنية، وتنتهي بإجراء انتخابات. ومن المقرر أن يوقع الطرفان، في 17 أغسطس الجاري، بشكل نهائي على اتفاق وثيقة "الإعلان الدستوري".

وأكد عبدالخالق، أن العسكريين "سينفذون جميع البنود، التي تم الاتفاق عليها خلال الفترة الانتقالية، ومن أهمها تهيئة البلاد لإجراء الانتخابات القادمة، وفي المقام الأول، أن ننجز عملية السلام خلال الـ6 أشهر الأولى للفترة الانتقالية، لأنه توجد أطراف في السودان، وتوجد حركات مسلحة، وستكون الأشهر الأولى لأجل عودة النازحين واللاجئين واستيعاب المحاربين بالحركات المسلحة، وننطلق للأمام حتى يكون السودان عضوا فاعلا في المجتمع الدولي".

وفي ما يتعلق برفض الملاحظات التي أبدتها الجبهة الثورية المكونة من الحركات المسلحة والحركة الشعبية، للاتفاقية الدستورية، بسبب عدم تضمينها لاتفاقية الإعلان الدستوري، قال عبدالخالق "لا يمكن تضمين وثيقة أديس أبابا بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير لأن الوثيقة الدستورية صغيرة وفترتها قليلة وليس بالإمكان شمل جميع قضايا السلام في الوثيقة الدستورية"، منوها إلى" أن الوثيقة الدستورية عبارة عن اتفاق سياسي لأجل تشكيل حكومة لفترة انتقالية، لكن موضوع تحقيق السلام هي مسألة شائكة تحتاج لتفاصيل وفترة طويلة أكثر. واستطرد الفريق صلاح عبدالخالق، قائلا "أتوقع أن تتحقق عملية السلام خلال الـ6 شهور الأولى للفترة الانتقالية، لأن زوال النظام السابق سيحل 90 في المئة من مشكلات السودان".

وتجتمع فصائل من الجبهة الثورية في العاصمة المصرية القاهرة لإيجاد تسوية للنقاط الخلافية مع تحالف قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري.